المعتزلة المخصص تعلق الارادة بالخير دون الشر وبالصلاح والاصلح دون مقابلهما قوله والذي يجوز عليه اي الممكن مبتدا وقوله الممكنات الى اخره خبر ومعنى المتقابلات المتنافيات وحاصله ان بعض ما يجوز عليه ستة اشيا يقابلها ستة اخرى وهي الوجود بدلا عن العدم والمقدار المخصوص بدلا عن سائر المقادير والصفة المخصوصة بدلا عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر الازمنة والمكان المخصوص بدلا عن سائر الامكنة والجهة المخصوصة بدلا عن سائر الجهات فقوله وهي الوجود والعدم متقابلان وقوله والمقادير اي ان بعضها يقابل بعضا وكذا يقال في البقية والمقادير من جملة الصفات لما مر ان المقدار هو الكم المتصل والمنفصل هو العدد والعدد والمقدار عرضان وقد نظم بعضهم تلك المتقابلات الست في قوله

المكنات المتقابلات قوله وجودنا والعدم الصفات

ازمنة امكنة جهات قوله مع المقادير روى الثقات

قوله تاثير للارادة مقتضى كلامه ان تخصيص الارادة تاثير وهو كذلك على المذهب المختار وقيل ليس بتاثير هذا واسناد التاثير لها وللقدرة مجاز كما مر قوله طلب الصفة الى اخره في التعبير بالطلب تسمح اذ لا طلب في الحقيقة فالمراد به الاستلزام والارتباط اي ارتباط الصفة بشي فتعلق القدرة ارتباطها بالممكن من حيث التاثير فيه وتعلق العلم ارتباطه بالمعلوم من حيث انكشافه وهكذا واختلف في التعلق المذكور فقيل هو امر وجودي وقيل اعتباري

وهو

وهو مردود وقيل حال اي واسطة بين الوجود والعدم بنا على ثبوت الاحوال وقيل من مواقف العقول اي لا يدركه الا الله تعالى وقيل وجه واعتبار وعطف الاعتبار على الوجه عطف تفسير اي انه من الاحوال الاعتبارية التي هي انزل مرتبة من الحال فيكون امرا ذهنيا وهذا الاخير احسن الاقوال الاربعة قوله بالايجاد والاعدام يحتمل ان تكون البا للسببية اي تستلزم الممكنات استلزاما مكتسبا بالايجاد والاعدام والاولى كما قال الشيخ في تقريره ان تكون للتصوير وتقتضي بمعنى ترتبط اي ترتبط بالممكنات ارتباطا مصورا بالايجاد والاعدام قوله بجميع الواجبات الى اخره نعت لمحذوف اي الامور الواجبات كذاته تعالى وصفاته وثبوت تلك الصفات له فاذا قلت الله قادر كان المتصف بالوجوب كل من الذات العلية والقدرة وثبوتها له تعالى واما الحكم بمعنى ادراك وقوع ذلك الثبوت فليس واجبا بل جايز كما مر فالواجبات تشمل الاحكام بمعنى النسب والمحكوم به وعليه وتشمل ايضا المعنى الذي ليس محكوما به ولا عليه كذاته تعالى بقطع النظر عن الحكم عليها بشي وتشمل العلم نفسه لدخوله في صفاته تعالى فيعلم تعالى بعلمه ان له علما متعلقا كذا وقوله والجايزات اي الامور الجايزة خالقه الله تعالى للاشيا فاذا قلت الاشيا مخلوقة له تعالى كان المتصف بالجواز كلا من المحكوم به وعليه والنسبة وهي ثبوت خلقه تعالى للاشيا والحكم بمعنى ادراك وقوع ذلك الثبوت

بالايجاد والاعدام والارادة التي تقتضي الممكنات بتخصيصها ببعض ما جاز عليها الى اخره [illegible] الاحياة فانها لا تطلب امرا زائدا على قيامها بمحلها فلعل [illegible] متعلقة بشي والعلم [illegible] والواجبات التعلق بجميع [illegible] والجائزات

والذي يجوز عليه الممكنات المتقابلات [illegible] وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات والازمنة والامكنة والجهات فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فتخصيصه بالوجود دون العدم تاثير [illegible] له بارادته وايجاده [illegible] تاثير القدرة [illegible] طلب الصفة [illegible] [illegible]